Document: EB 2014/111/INF.9
Date: 17 April 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

موجز مقترحات المشروعات والبرامج والمنح التي ناقشها المجلس التنفيذي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Brian Baldwin
كبير مستشاري إدارة العمليات
رقم الهاتف: 2377 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.baldwin@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية عشرة بعد المائة
روما، 8-9 أبريل/نيسان 2014

للعلم

موجز مقترحات المشروعات والبرامج والمنح التي ناقشها المجلس التنفيذي

أولا– مقترحات المشروعات/البرامج

1- وافق المجلس التنفيذي في دورته الحادية عشرة بعد المائة على مقترحات المشروعات/البرامج التالية، التي تتماشى مع إطار القدرة على تحمل الديون.

ألف – أفريقيا الغربية والوسطى

غانا: برنامج الاستثمار في قطاع الزراعة في غانا (EB 2014/111/R.7+Add.1+Sup.1)

2- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على تقديم قرض بقيمة 23.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ومنحة بقيمة 6.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة من حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتوفير التمويل الرئيسي لبرنامج الاستثمار في قطاع الزراعة في غانا. وقد صمم هذا البرنامج كبرنامج طويل الأمد ينفذ على مراحل مدة كل منها ثلاث سنوات. ويتوقع توسيع نطاق هذا البرنامج باستخدام تمويل مشترك من الحكومة وغيرها من الشركاء الإنمائيين، مع تمويل تكميلي من الصندوق يحدد في الدورات المستقبلية من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وستدير هذا البرنامج وحدة داخلية لتنسيق البرنامج ضمن وزارة الأغذية والزراعة التي ستوفر الدعم التقني وتعزز قدرات المكاتب القطرية وأقسام الزراعة في المقاطعات. وسوف يشارك هذا البرنامج في آليات التنسيق والمبادرات المشتركة النشطة في البلاد، كما أنه سيعزز الروابط أيضا مع أنشطة الأعمال الزراعية التي تدعمها اليابان من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وسيروج للروابط بين الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة وموفري خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئين لتيسير الوصول إلى المعلومات الخاصة بأحوال الطقس والأسواق.

باء – آسيا والمحيط الهادي

الهند: مشروع سبل العيش والوصول إلى الأسواق (EB 2014/111/R.8+Add.1+Sup.1)

3- وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على قرض بقيمة 32.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لدعم مشروع سبل العيش والوصول إلى الأسواق المقدم بشروط مختلطة. وعند الموافقة على هذا المشروع، طلب أعضاء المجلس توضيحا عن نهج الاستهداف، وعبروا عن رغبتهم في الحصول على مزيد من المعلومات عن المحاصيل النقدية التي سيتم دعمها بموجب هذا المشروع. وتم إيضاح أنه وبسبب المعدلات العالية للفقر في المناطق الريفية من ميغالايا والتركيز على إدارة مستجمعات المياه، فإن المكون الأول سوف يتبنى نهج الاستهداف الجغرافي مع مشاركة جميع قاطني القرى المختارة في لجان العمالة القروية. كذلك فقد تم إيضاح أنه وبالنسبة لمكون تنمية المشروعات، سيتبنى المشروع نهج الاستهداف الذاتي بحيث تتاح للأسر المهتمة فقط فرصة الوصول إلى الخدمات الموفرة. وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بالمحاصيل الغذائية والنقدية، تم إيضاح بأن المشروع يتبنى نهجا متوازنا حيث يوفر دعما كافيا لكل من زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية (ومنها على سبيل المثال، الأرز والدخن والكسافا) وإنتاج المحاصيل النقدية (ومنها الأناناس والبرتقال، والزنجبيل، والتمر هندي، والتوتيات والخضار خارج مواسمها).

4- وقدم عدد من أعضاء المجلس تعليقات مكتوبة قبيل انعقاد الدورة تتعلق بما يلي: (1) مخاطر الاقراض؛ (2) أهمية قضايا التغير المناخ في ميغالايا؛ (3) أهمية المساواة بين الجنسين؛ (4) أهمية العمل مع المنظمات غير الحكومية أثناء التنفيذ؛ (5) دور الهواتف المحمولة في الوصول إلى الموارد المعرفية. وتم إيضاح بأن التفاوض على اتفاقية هذا القرض قد جرى مع جمهورية الهند، وبالتالي فليست هنالك أية مخاطر تتعلق بالتخلف عن السداد. كما تم الإيضاح بأن جميع الجهود الممكنة تبذل للتعلم من البرامج الأخرى التي تركز على التأقلم مع تغير المناخ في ميغالايا، بما في ذلك برنامج التأقلم مع تغير المناخ في الشمال الشرقي الذي تدعمه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وبنك التنمية الألماني. وفيما يتعلق بمسألة التمايز بين الجنسين، فقد تم إيضاح أن تصميم البرنامج قد عمم التمايز بين الجنسين على جميع المستويات. أما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، فقد تم إيضاح أن تصميم البرنامج ارتأى دورا لكل من المنظمات غير الحكومية المحلية التيسيرية والمنظمات غير الحكومية الخاصة بالموارد. وأخيرا، تم إيضاح بأن تصميم البرنامج يوفر ما يلزم لخزان مركزي للمعلومات يمكن الوصول إليه من خلال الهواتف المحمولة أو أجهزة الحاسوب.

ميانمار: مشروع تعزيز التنشيط الزراعي في ميانمار (EB 2014/111/R.9+Add.1+Sup.1)

5- وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 12.15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة بقيمة 0.51 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتمويل مشروع تعزيز التنشيط الزراعي في ميانمار. وأثناء مداولات المجلس بخصوص هذا المشروع، تم توفير إيضاحات حول موقع المشروع والمجموعات المستهدفة منه، وتوسيع نطاقه من قبل الشركاء، والشراكات مع القطاع الخاص، وأهداف التمايز بين الجنسين. وقبيل اجتماع المجلس، تم توفير إيضاحات كتابية لعدد من أعضاء المجلس حول التساؤلات المتعلقة بالمسوغات التقنية والاقتصادية لهذا المشروع.

6- منحة مقدمة بموجب نافذة منح القطاع الخاص إلى ICF Marco, Inc لتوفير الدعم التقني لستة تقييمات لاحقة للأثر.

ثانيا – منحة مقترحة

7- وافق المجلس التنفيذي على المنحة المقدمة التالية:

منحة مقدمة بموجب نافذة منح القطاع الخاص إلى ICF Marco, Inc لتوفير الدعم التقني لستة تقييمات لاحقة للأثر (EB 2014/111/R.10+ C.R.P.1)

خلال مناقشة الوثيقة (EB 2014/111/R.10) التي تتضمن المنحة المقترح تقديمها بموجب نافذة منح القطاع الخاص إلى ICF Marco, Inc لتوفير الدعم التقني لخمسة تقييمات لاحقة للأثر، تساءل عدد من أعضاء المجلس عن استخدام أداة المنح لتمويل مثل هذه الأنشطة عوضا عن استخدام الميزانية الإدارية. إضافة إلى ذلك، تمت إثارة مسألة المساهمة النظيرة . وأوضحت إدارة الصندوق بأن الأنشطة التي ستدعم بموجب هذه المنحة المقترحة موجهة لإنتاج سلع عامة عالمية، وبالتالي فهي مؤهلة للحصول على التمويل بمنحة. علاوة على ذلك، فإن المنحة تتماشى تماما مع السياسة المعدلة لتمويل المنح في الصندوق والتي تنص على مطلب الحصول على تمويل نظير. وأما قيمة مثل هذا التمويل فلم تحدده سياسة المنح وإنما بقي

مسألة إجراءات مؤقتة خاصة بتمويل المنح تنص على أن أي تمويل بمنحة لكيان من كيانات القطاع الخاص يتوجب أن يتضمن مطلبا لمساهمة نظيرة من موارد الشركة الخاصة بما لا يقل عن 20 بالمائة. ونوقشت أيضا مجالات التداخل و/أو الاتساق بين عمل شعبة الاحصائيات والدراسات لأغراض التنمية ومكتب التقييم المستقل في الصندوق. وقد أشار كل من مدير شعبة الإحصاءات والدراسات لأغراض التنمية ونائب مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أن برنامجي العمل مختلفان. وكما هي الحال بالنسبة لسائر المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، يقيم مكتب التقييم المستقل العمليات المؤسسية في حين تجري شعب البحوث/العمليات تقييمات للأثر. وأما القضايا ذات الصلة باختيار المتلقي للمنحة والبلدان التي ستغطيها، فقد تطرق إليها خبير الاقتصاد القياسي في شعبة الإحصاءات والدراسات لأغراض التنمية.